برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩ - ١٩٩٩/١٠/٢٢

المسائل التنظيمية والإجرائية

البند ٩ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

التطلع للمستقبل: التحديات التي تواجه برنامج الأغذية العالمي في مجال المساعدات الإنسانية

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/99/9-B
15 September 1999
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

مدير إدارة شؤون السياسات: Ms. D. Spearman رقم الهاتف:066513-2601

محلل السياسات: Ms. S. Longford رقم الهاتف:066513-2619

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2641).

معلومات أساسية

١- تنصب نسبة تقرب من ٧٥ في المائة من موارد **البرنامج** في الوقت الراهن على عمليات الطوارئ والإغاثة الممتدة والإنعاش. ورغم أن العديد من هذه العمليات يتعلق بالنزاعات، فإنه يجري تقديم المعونة الغذائية الطارئة أكثر فأكثر استجابة لآثار الكوارث الطبيعية، أو لأزمات ناجمة عن مزيج من الظروف البيئية والنزاعات. ولقد تغيرت الظروف التي يعمل في ظلها القائمون بتوفير المعونة تغيرا شديدا على مدى العقد الماضي.

٢- ويجهد **البرنامج** في معالجة أمر الأبعاد المؤسسية، والسياسية، والتشغيلية ذات الصلة، وما تخلفه من آثار على عملية البرمجة. وقد أضحت العقبات والمسائل الأساسية المرتبطة بالأمن وإيصال المعونات، وتحديد المستفيدين واحتياجاتهم، والاستخدام الفعال للموارد من القضايا التي تشغل بال **البرنامج**، وشركائه، والجهات المانحة على حد سواء.

٣- ويرتبط جانب كبير من جدول أعمال **البرنامج** الحالي، فيما يتعلق بالسياسات الإنسانية، بمشاركته في جماعات العمل المختلفة التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ومن بين الموضوعات البارزة في هذا الميدان حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة مع توجيه اهتمام خاص إلى النازحين، والأثر الإنساني للعقوبات، وربط الإغاثة بالتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن **البرنامج** يضطلع بدور نشط في جماعة العمل الفرعية المعنية بقضايا تمايز الجنسين والمساعدات الإنسانية التي يتولى رئاستها بالمشاركة مع **منظمة اليونيسيف**. ويمثل اعتماد اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لبيان سياسات بشأن دمج منظور التمايز بين الجنسين في المساعدات الإنسانية تقدما نحو تعميم الاهتمام بهذا الموضوع.

٤- ومع مواصلة الإسهام في جهود السياسات المشتركة بين الوكالات، فإن إدارة السياسات في **البرنامج** بدأت بتكريس المزيد من الاهتمام إلى المسائل الإنسانية. وستستند الأنشطة المقبلة على وثيقة "التحديات المتكررة في تقديم المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ المعقدة" (WFP/EB.3/99/4/3) التي توفر عرضا عاما للقضايا البارزة المتصلة بخبرة **البرنامج** في حالات النزاعات وتطرح عددا من التوصيات لجهود المتابعة.

٥- وسيتم إدخال التحسينات على النظم القائمة بفضل توجهات السياسات الجديدة المتعلقة بالاستخدام الأمثل للمعونة الغذائية لخدمة التنمية. وستخلف هذه التحسينات آثارا وتفرعات مهمة على مجمل جهود **البرنامج**. ومن بين الجوانب ذات الأهمية الخاصة الأنشطة المتصلة بتوجيه المعونات، وتقدير الاحتياجات، وتحليل هشاشة الأوضاع؛ ونهج المشاركة؛ وعمليات الرصد والتقييم. وسيتم استحداث الأدوات المناسبة للأنواع المختلفة من حالات الطوارئ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والنزاعات، وكذلك عمليات الإنعاش.

٦- وتحدد هذه الوثيقة عددا من التحديات والقضايا الإنسانية الراهنة التي تتطلب دراسة سياسية من جانب **البرنامج**. ولا تستدعي كل قضية من تلك القضايا وثيقة سياسات تقليدية. ولعل من المناسب دراسة بعض المسائل على اعتبارها "قضايا ناشئة" مرة كل عامين. وفي حالات أخرى يمكن عرض مذكرات موجزة ووثائق معلومات أساسية على **المجلس** لتزويده بالمعلومات وإتاحة الفرصة له لإعطاء التوجيهات. وستحدد مواعيد تقديم هذه الوثائق تبعا لمستجدات الأحداث، وتطور الأفكار، وما ينشأ من مسائل.

٧- وسيستفيد **البرنامج**، حيثما أمكن، من جهود السياسات التي تبذلها الوكالات الشريكة، وسينفذ عمليات استعراض مشتركة مع المنظمات الأخرى، وسيسهم في المبادرات التي يتولى تنسيقها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

طبيعة التحديات الإنسانية الراهنة

٨- **البيئة المتغيرة**. لم يكن بالمستطاع توقع ذلك العدد الكبير والمتنوع من الكوارث الهائلة التي شهدها عقد الثمانينات والتسعينات والتي تراوحت بين ظاهرة النينيو وعمليات التهجير القسرية الواسعة وإبادة الجنس البشري. ومع الأسف فلقد أضحت حالات النزاع المطولة والخطرة، التي تتطلب في الغالب إدارة العمليات من البلدان المجاورة، سمة بارزة من سمات الأزمات الإنسانية.

٩- ومن بين الظواهر الأخرى، ذلك الخراب المزدوج الذي حل ببلدان مثل أفغانستان، والصومال، والسودان حيث ضعفت آليات التصدي المجتمعية التقليدية للزلازل، والفيضانات، والقحط بفعل سنوات متلاحقة من الحروب. كما غدا احتمال أن يضحي التدهور البيئي السريع والتحول المناخي العالمي من الأسباب الجذرية للأزمات الغذائية المقبلة شاغلا من الشواغل الرئيسية.

١٠- **الأسباب الجديدة للأزمات**. تلقت وكالات الإغاثة، بما فيها **البرنامج**، في الآونة الأخيرة طلبات للقيام بعمليات "طوارئ" نتيجة لأزمات اقتصادية أو مالية أساسا زادت من تفاقمها الكوارث الطبيعية و/أو القلاقل الاجتماعية، وذلك في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإندونيسيا على سبيل المثال. ولقد خلقت القضايا المعنية للاقتصاد الكلي، وكذلك نشوء مجموعات جديدة من المحرومين من الأمن الغذائي، تحديات جديدة في وجه **البرنامج**.

١١- وينبغي لوكالات الإغاثة الدولية أن تنظر في كيفية مساندة الشرائح الأشد ضعفا لكبح تعرضها للمزيد من التدهور، وأن تحدد طول الفترة اللازمة لذلك. على أن مسألة تحديد الشرائح الأشد ضعفا خلال المراحل المختلفة للعمليات والتفريق بين المجموعات المقصودة "الجديدة" و "القديمة" تزداد تعقيدا أكثر فأكثر. وتعتبر المسائل المتصلة بالموعد اللازم لإنهاء المعونة الغذائية الطارئة أو تحولها إلى مساعدات إنعاشية أو إنمائية من بين الاهتمامات الحيوية، وهو ما ينطبق أيضا على مسألة تطوير المعايير لقياس الأثر. وفي الوقت ذاته فإن هناك إقرارا متزايدا بأن دور المساعدات الإنسانية في الحالات التي ترجع أساسا إلى أسباب اقتصادية أو سياسية لا يمكن إلا أن يكون محدودا.

١٢- **تطبيق المبادئ أمر مستصعب**. ينبغي أن يتم توفير المساعدات الإنسانية طبقا لمبادئ الإنسانية، والحياد، وعدم التحيز[١]. على أن تزايد أعداد الأطراف المنغمسة في النزاعات، وتعسر الوصول إلى الضحايا المدنيين، وتعرض العاملين الإنسانيين للمزيد من الأخطار، قد جعل من تطبيق تلك المبادئ أمرا متزايد التعقيد والصعوبة.

١٣- ولا تقتصر التحديات التي تواجه الحركة الإنسانية كمفهوم على تجاهل الأطراف المتحاربة الفاضح والمتعمد للقوانين الدولية الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان. فهناك أيضا عدد وافر من التفسيرات والمناقشات بشأن الحياد وعدم التحيز وهو ما دفع بالجهات العاملة الإنسانية إلى سلوك واتجاهات مختلفة. وكثيرا ما ساد التوتر بين أولئك الذين يمنحون الأولوية القصوى لإنقاذ الأرواح وتسليم المساعدات، وأولئك الذين يدعون إلى صلات أوثق بين تسليم المساعدات وقضايا حقوق الإنسان. وزاد الأمر تعقيدا بفعل مراعاة الأهداف طويلة الأجل لبناء القدرات والاستدامة. كما أن المواءمة بين الأنشطة الإنسانية والأنشطة السياسية العسكرية يمكن أن تجلب المزيد من التعقيد.

(١) من قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ في ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٩١.

١٤- **تسميات غير مجدية.** إن التفريق بين أنشطة الطوارئ، والإحياء، والتنمية هو تفريق غائم بل ومصطنع إلى حد ما. كما أن معنى الحركة الإنسانية قد تم توسيعه ليضم أفكارا مثل بناء السلام، وحقوق الإنسان، ومبادرات الإحياء والتنمية الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر في المدى الطويل.

١٥- ويظل التحدي الماثل أمام **البرنامج** هو الحاجة إلى التركيز على الاستراتيجية المثلى للمزج بين تدخلات الإغاثة الرامية إلى إنقاذ الأرواح والأنشطة الإنمائية طويلة الأجل. وكانت الاستعاضة عن فئة عمليات الإغاثة الممتدة بفئة عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش عام ١٩٩٨[1] إقرارا جليا بأن من الواجب إدراج الأهداف الإنعاشية والإنمائية في تصميم عمليات الإغاثة في مرحلة مبكرة للغاية.

١٦- وتدعو الحاجة إلى المرونة القصوى في البرمجة بالنظر إلى الطابع المتقلب لعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش والتكرر المحتمل للقلاقل، ونزوح السكان، والكوارث الطبيعية. ونتيجة لذلك يقوم **البرنامج** بصورة متزايدة بالتخطيط والتنفيذ على مستوى إقليمي لإتاحة تخصيص الموارد من الموظفين والأغذية والمبالغ النقدية بصورة أكثر مرونة واتساما بالكفاءة التكاليفية. ومنذ عملية الطوارئ الإقليمية الأولى التي بدأت في مطلع عام ١٩٩٥ في إطار برنامج البحيرات الكبرى، فقد نفذت العمليات الإنسانية الإقليمية، في إقليم ليبيريا سيراليون، وكذلك في أمريكا الوسطى في العام الماضي استجابة لإعصار ميتش.

١٧- **آثار غير متعمدة.** تزايد النقاش بشأن أثر المساعدات الإنسانية، ولاسيما في حالات النزاع المطولة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك مسألة الاختلاسات المحتملة وتوجيه إمدادات المعونة إلى الأطراف المتحاربة. ويثار هذا الشاغل مرارا وتكرارا في أفغانستان، وأنغولا، وليبيريا، وسيراليون، والسودان.

١٨- وفي كل مرحلة من مراحل التصميم والتسليم، يحتاج **البرنامج**، مع شركائه، إلى التقليل من الأثر المحلي السلبي وإلى ضمان توجه المعونة إلى الشرائح المعنية. على أن الحاجة قد تدعو إلى بعض التسويات والمقايضات العملية في "حالات النزاع وحالات الطوارئ السياسية المعقدة ". وفي حالات أخرى فإن تعليق المعونة أو الانسحاب قد يكون خيار العمل المبرر الوحيد.

١٩- **التنسيق.** يتزايد عدد المنظمات العاملة في ميدان المساعدات الإنسانية. وينفق الآن الكثير من الوقت على آليات التنسيق الخاصة بأنشطة التخطيط والبرمجة والإدارة المتصلة بالمساعدات الكلية للبلدان التي تعاني من الأزمات. وسيواصل **البرنامج** الترويج بنشاط لاستحداث نهج مشتركة للبرامج والسياسات من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات منطلقا من أن التحدي الأساسي الماثل أمام كل المنظمات هو العمل بصورة أفضل في إطار الاتفاقيات والآليات والخطوط التوجيهية القائمة عوضا عن خلق المزيد من الأطر أو المحافل للتنسيق.

٢٠- **توافر الموارد، ودور وسائل الإعلام، والمناصرة الإنسانية.** ثمة تفاوت هائل يتجلى في تمويل احتياجات الإغاثة والإنعاش. ومع تناقص المساهمات متعددة الأطراف، فإن هناك قلقا متزايدا إزاء التغطية المتسقة والعامة للاحتياجات المقدرة. ويمكن لهذه الظاهرة أن تخلق، بل إنها تخلق، نقصا في تمويل بعض العمليات التي لا تعتبر ذات أولوية سياسية عالية أو أهمية اقتصادية أو استراتيجية للدول الأعضاء.

٢١- تؤدي التغطية الإعلامية للتدخلات البارزة، كما حدث مؤخرا في البلقان، إلى التعتيم على الأزمات الإنسانية في بقاع أخرى من العالم. ومن بين التحديات الرئيسية المطروحة أمام وكالات الإغاثة السعي للعثور على سبل تشجع التغطية الإعلامية المستنيرة للاحتياجات ذات الأولوية في حالات الطوارئ الأقل بروزا.

([1]) حسبما اقترح في وثيقة "من الأزمة إلى الإنعاش" (WFP/EB.A/98/4-A) المقدمة إلى **المجلس** في مايو/أيار ١٩٩٨.

٢٢- وتتطلب المناصرة الإنسانية أيضا، العناية بقضايا مهمة أخرى مثل احترام القوانين الدولية الإنسانية والمعنية بحقوق الإنسان؛ وحرية الحركة لتقدير الاحتياجات، وإيصال المعونة، وعمليات الرصد اللاحقة؛ وسلامة موظفي **البرنامج** وزملائهم في مجتمع الإغاثة. ومن بين الأمثلة الأخيرة على أنشطة المناصرة التي يقوم بها **البرنامج**، مشاركة المديرة التنفيذية في إطلاع **مجلس الأمن** على الأزمة الإنسانية الحادة في أنغولا ومساهمة **البرنامج** في عملية بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإعداد مسودة تقرير الأمين العام إلى **مجلس الأمن** بشأن حماية المدنيين في فترات النزاعات المسلحة.

التطلع للمستقبل: الميادين المقترحة للتحليل والمناقشة

تم التخطيط لأنشطة السياسات في الميادين التالية:

٢٣- **النازحون**. شكل النازحون، في السنوات الأخيرة، فئة رئيسية من فئات المستفيدين من **البرنامج**، ولم يقتصر ذلك على فترة النزوح وحدها بل تعداه أيضا إلى فترة العودة. وينفذ الآن استعراض لأنشطة **البرنامج** الواسعة في ميدان توفير المعونة الغذائية للنازحين. وتمثل البلدان التي تم اختيارها للدراسة طائفة متنوعة من الحالات التي تشمل: المجموعات السكانية المنكوبة بالنزاعات والكوارث الطبيعية؛ والظروف الحضرية والريفية؛ والمراحل الممتدة من الأزمات الحادة إلى الإغاثة الممتدة وإعادة التوطين والإدماج والإنعاش. وسيستخلص الاستعراض الدروس لتحديد الأساليب المثلى فيما يتصل بتقدير الاحتياجات الغذائية للنازحين وتوجيه المعونات، وتصميم البرامج، وتوزيع المعونات الغذائية ورصدها.

٢٤- وقد أسهم استحداث إطار معياري لحماية ومساعدة النازحين حمل عنوان "مبادئ توجيهية بشأن النزوح"[(١)]، وصدور وثيقة سياسات عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول حماية النازحين، في تركيز انتباه الوكالات الإنسانية على أهمية تعزيز الصلات بين أنشطة الحماية والمساعدة. وستتيح الدراسات القطرية المنفذة في إطار الاستعراض الفرصة للحوار مع موظفي **البرنامج** الميدانيين بشأن التحديات المتعلقة بوضع المبادئ التوجيهية موضع التطبيق. كما سيدرس الاستعراض تعاون **البرنامج** مع الحكومات، **والأمم المتحدة**، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الشريكة الإنسانية في العناية بأمر احتياجات النازحين المتصلة بالمساعدة والحماية. وسينصب الاهتمام على سبل تعزيز مثل هذا التعاون أكثر فأكثر.

٢٥- **الوصول الإنساني**. إن من بين العقبات الأشد شيوعا في حالات الطوارئ افتقاد القدرة على الوصول إلى المعنيين بالمعونات أو تقطعها، وهو ما يترافق عادة مع انعدام الأمن. وتعتبر قدرة الوصول المستمرة وغير المقيدة اللازمة لعمليات تقدير الاحتياجات المتتابعة والمنتظمة، وتوفير المساعدات والحماية المتصلة بذلك، والرصد اللاحق شرطا أساسيا في العادة من شروط تدخلات **البرنامج**. وترتبط مسائل الوصول والمرور الآمن للمساعدات الغذائية ارتباطا مباشرا بقضايا احترام القوانين الدولية الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان. كما أنها ترتبط بقضايا هامة أخرى، مثل أمن الموظفين والمستفيدين، والسيادة، واهتمام الجهات المانحة وما تقدمه من تمويل.

---

(١) تستند المبادئ التوجيهية بشأن النزوح إلى الصكوك القائمة في القوانين الدولية الإنسانية والمعنية بحقوق الإنسان. وقد قدم ممثل الأمين العام المعني بالنازحين هذه المبادئ، التي تولى جمعها فريق من المحامين الدوليين، إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبريل/نيسان ١٩٩٨. وقام **البرنامج** بعرضها على **المجلس التنفيذي** في مايو/أيار ١٩٩٨ (WFP/EB.A/98/INF/5).

٢٦- وعلى مدى السنوات، شارك **البرنامج** وغيره، وعلى أساس كل حالة على حدة، في مفاوضات تتعلق بوصول الإمدادات الإنسانية ومرورها الآمن، وذلك مع الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية بغية الوصول إلى مجموعات المستفيدين المعنية. ويقوم **البرنامج** حاليا باستعراض الاستراتيجيات الأساسية التي اعتمدها (أو ساندها) لضمان قدرة الوصول فيما قام به من عمليات طوارئ وإغاثة ممتدة على مدى العقد الماضي.

٢٧- ويهدف الاستعراض إلى ترسيخ الأساليب الجيدة للعمليات المقبلة واستكشاف استراتيجيات بديلة لضمان قدرة الوصول. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاستعراض سيتيح **للبرنامج** توفير أمثلة عملية عن خبراته المعنية إلى المداولات المزمعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول التفاوض لضمان الوصول الإنساني. وتشمل القضايا الخاضعة للدراسة الفارق المحتمل بين وصول الشحنات الغذائية ووصول الشحنات الإنسانية و/أو أنشطة الحماية عموما. كما يتطلب الأمر دراسة النقطة التي يتقرر عندها تعليق المعونات بسبب القلق على السلامة والأمن الشخصيين لموظفي **البرنامج**.

٢٨- **التخفيف من وطأة الكوارث**. يمكن أن تساعد التدابير المبكرة للتفادي والاستعداد والمترافقة مع تحسين قدرات الاستجابة على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية المتكررة. وبناء على القرار المتعلق بـ "تمكين التنمية" الذي اتخذه **المجلس** في دورته السنوية لعام ١٩٩٩ (القرار ١٩٩٩/م ت -س/٢) فإن **البرنامج** يقوم حاليا بتطوير نهج لإدراج أنشطة التخفيف من وطأة الكوارث ضمن برامج الإنعاش والمساعدة الإنمائية. وتنفذ دراسات حالة في كل من بنغلاديش، وجمهورية كوريا الديمقراطية، وإثيوبيا، وملاوي.

الموضوعات الأخرى التي تستحق الاهتمام هي:

٢٩- **الأزمات الاقتصادية**. وفي حين أن حالات النزاعات المطولة والكوارث الطبيعية (غالبا في مناطق النزاعات) قد غدت الآن مألوفة لموظفي **البرنامج**، فإن آثار "الهزات الاقتصادية" التي تؤدي إلى أزمات غذائية وخلق طبقات جديدة من الفقراء ليست جلية على هذا النحو. وللأسر الحضرية آليات تصد محدودة ومختلفة جدا عما هو قائم بالنسبة لسكان الأرياف. ومن المناسب الشروع في استكشاف الدور الذين يمكن أن يضطلع به **البرنامج** لمساعدة هذه المجموعات وطبيعة استراتيجية التدخل التي ينبغي أن يعتمدها في هذا الصدد. وينبغي دراسة ما قام به **البرنامج** وغيره من الجهات في ميدان شبكات الأمان لاستخلاص الدروس ذات الصلة.

٣٠- وفي بعض الحالات، فقد يكون من الملائم أن يتولى **البرنامج** دور توفير الخدمات. ولا يعني ذلك بالضرورة تسليم أغذية **البرنامج** بل مساعدة الحكومات في تخطيط أنشطة الإغاثة، وفي النقل والإمداد، وفي تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها. ومن الواجب دراسة النماذج المناسبة للتمويل.

٣١- **الأثر الإنساني للعقوبات**. يشارك **البرنامج** في الجماعة التقنية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالأثر الإنساني للعقوبات التي تتولى، ومن خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تزويد **مجلس الأمن** بمعلومات محدثة عن عدد من القضايا المتصلة بالأثر الإنساني للعقوبات. وتشمل هذه القضايا الحاجة إلى دراسة العقوبات المالية الموجهة كبديل للعقوبات التجارية العامة؛ والحاجة إلى عمليات تقدير ورصد أشد فعالية فيما يتصل بالأثر الإنساني للعقوبات (خصوصا على المجموعات الضعيفة)؛ وأهمية تبسيط وتعزيز فعالية الإجراءات المتعلقة بإدارة الإعفاءات الخاصة بالإمدادات الإنسانية.

٣٢- وتدعو الحاجة إلى حوار متواصل بين الوكالات لتقدير السبل المثلى التي يمكن بها لأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مساندة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تلبية تطلعات **المجلس** في أن يضطلع أولئك

الأعضاء بدور موسع في مساندة لجان العقوبات القائمة. ومما يهم **البرنامج** بشكل خاص تطبيق إجراءات مبسطة في طلب الإعفاءات الإنسانية بغية تيسير تنفيذ البرامج.

٣٣- وسيواصل **البرنامج** مساندة عمل منسق إغاثة الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دعما لجهود المناصرة المبذولة في الأجهزة السياسية **للأمم المتحدة** حول القضايا المتصلة بالأثر الإنساني للعقوبات.

٣٤- **حقوق الإنسان والمبادئ والمدونات الإنسانية.** سلط الاحتفال بذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام الماضي الأضواء على أن هذه الحقوق غير قابلة للتجزئة وأنها تعتمد على بعضها البعض. فالتمتع الكامل بحق واحد منها يتطلب التمتع بالحقوق الأخرى. وبالمثل فإنه لا يمكن فصل حقوق الإنسان عن الجهود الإنسانية وعمليات التنمية. ولا يمكن لوكالة واحدة أن تقوم بكل ذلك بمفردها. فالأمر هو مسؤولية مشتركة بين الوكالات لمساندة الدول على ضمان الحقوق الأساسية المتمثلة في الظروف المعيشية المقبولة، والغذاء، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم.

٣٥- وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تم اعتماد عدد من الإعلانات، والمدونات، والبروتوكولات، والمعايير المبنية على المبادئ الإنسانية والتي يجمعها هدف شامل هو النهوض بالنوعية والمساءلة في ميدان التصدي للكوارث. وقد جاء ذلك عموما بفعل المعضلات التي يطرحها العمل في ظل حالات الطوارئ وكذلك بسبب الاتجاه نحو "نهج تستند إلى الحقوق".

٣٦- سيواصل **البرنامج** المداولات المتعلقة بدمج قضايا حقوق الإنسان في جهود الإغاثة اليومية واستعراض آثار اعتماد مختلف البروتوكولات والمدونات الإنسانية. وتشمل القضايا التي تهم **البرنامج** بشكل خاص احترام المبادئ الإنسانية العالمية والحياد، والوصول الآمن والحر، ومنع التمييز، والتوازن بين الجنسين، والمشاركة الكاملة للمجتمع المدني، وتعزيز قدرات المستفيدين.

٣٧- **تعزيز القدرات المحلية عبر المشاركة الواسعة.** اكتسب مفهوم مساندة القدرات المحلية واستخدام نهج المشاركة في أنشطة الإغاثة والإنعاش الاهتمام على مدى السنوات الماضية. على أن من غير السهل التصدي لتحديات بناء القدرات في حالات الإنعاش، وتحديد الخيارات لضمان المشاركة التي تتخذ من الناس محورا لها. ويستدعي ذلك ما يتجاوز بكثير مجرد التدريب وإرسال الموارد من خلال اللجان أو المنظمات أو السلطات المحلية.

٣٨- ويعتبر تفهم آليات التصدي التي يعتمدها الناس في مواجهة الصدمات، سواء أكانت طبيعية أو ناجمة عن أفعال الإنسان، خطوة أساسية أولى، إلى جانب تعزيز الاهتمام بحالات الأسواق الناشئة. وقد اكتسب **البرنامج** خبرة حيوية، مثلا، من خلال مشاركة النساء في اللجان القاعدية وعبر العمل مع النساء كمنفذات لعملية التغيير. وتدعو الحاجة إلى استعراض هذه الخبرة وصقلها لتحديد التدابير الناجحة والمجدية في حالات الطوارئ.

٣٩- وبالإضافة إلى ذلك فإن من الواجب توضيح النقطة التي تكون فيها الأنواع المختلفة لبناء القدرات ونهج المشاركة مناسبة وفي ظل أي ظروف وذلك في مراحل ما بعد الصراعات والإنعاش من الكوارث الطبيعية على حد سواء.

٤٠- وأخيرا فإن على **البرنامج**، جنبا إلى جنب مع الوكالات الأخرى، أن يدرس طبيعة الأنشطة التي قد تدعم المصالحة والإنعاش طويل الأجل، وما إذا كان لأغذية **البرنامج** دور في هذا الصدد.

٤١- **الشراكة.** "إن الطريق السليم الوحيد في السنوات المقبلة هو من خلال التعاون المتين بين الوكالات، والحكومة، والمجتمع المدني (لاسيما المنظمات غير الحكومية)، والمجتمعات المحلية ذاتها. إن الشراكة هي مفتاح النجاحات المقبلة، الشراكة المبنية على التفادي حيثما أمكن، والتأهب الصحيح حيثما كان ذلك مجديا، والاستجابة السريعة والفعالة

حينما تفشل كل التدابير الأخرى" [1]. وبناء على الأفكار المطروحة في وثيقة" علاقات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية"[2] فإن الحاجة تدعو إلى أن يوسع مفهوم التعاون والشراكة وإلى أن يغدو أكثر شمولا وقابلية للتنفيذ.

٤٢- وبالمثل فإن الخبرات ذات الصلة للأنواع الأخرى من المنظمات يجب أن تستكشف على نحو أكثر انتظاما. وتشمل هذه المنظمات مؤسسات بريتون ودز، وموفري حزم الخدمات، والمؤسسات الأكاديمية، ومؤسسات السياسات.

٤٣- **المواءمة مع العمليات العسكرية وعمليات حفظ السلام.** من بين القضايا الهامة التي نشأت خلال الاستجابة الدولية للأزمات في رواندا، والصومال، ويوغسلافيا السابقة، وفي كوسوفو في الفترة الأخيرة، هو كيف يمكن للوكالات الإنسانية أن تعمل مع العمليات العسكرية وعمليات حفظ السلام التي تم التفويض بها لمساندة التدخلات الإنسانية. وفي كثير من الحالات فإن جهود الإغاثة الإنسانية كان يمكن أن تفشل تماما لولا الدعم العسكري الدؤوب.

٤٤- تظل مسألة تحديد المستوى "الصحيح" من التفاعل والاتفاق على آليات التنسيق بين الجهات العسكرية ومجتمع الإغاثة شاغلا من الشواغل، ولاسيما فيما يتصل بالاستقلالية المدركة للوكالات الإنسانية وعدم تحيزها. وقد تباينت تجربة **البرنامج**، مثله مثل الوكالات الأخرى، إلا أنه تم استخلاص فوائد كبيرة على وجه الخصوص من الهبات العسكرية الضخمة من الموارد، وقدرات وخبرات النقل والإمداد، والمعلومات الأمنية. وكانت هذه الهبات والمساندات عاملا حاسما في عدد من عمليات **البرنامج**، ولاسيما في كوسوفو. ويقتضي الأمر المزيد من التحليل لترسيخ الدروس المستقاة من الخبرات السابقة.

ملاحظات ختامية

٤٥- خلال الفترة المالية المقبلة سيكرس **البرنامج** قسطا أكبر من الاهتمام في ميدان السياسات إلى القضايا الإنسانية كالقضايا المعروضة أعلاه. ولا تحتاج كل الموضوعات إلى وثائق سياسات تقليدية. وفي بعض الحالات فإن وثائق المعلومات الموجزة يمكن أن توفر **للمجلس** أحدث المعلومات عن القضايا التي تؤثر على جهود **البرنامج** الإنسانية وأن تتيح الفرصة لتبادل الآراء.

٤٦- **والمجلس** مدعو إلى توفير التعليقات حول ما إذا كان يرغب في النظر في وثائق بشأن هذه القضايا وغيرها من القضايا المتصلة بالسياسات الإنسانية.

(١) من مداولات ندوة البرنامج لإقليم أفريقيا، أديس أبابا، إثيوبيا، ٥ – ٩ فبراير/شباط ١٩٩٥.
(٢) عرضت على المجلس التنفيذي في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ (WFP/EB.1/99/3-A).